مواربة ، وحدد بصددها اجوبة صلبة وصريحة · وقد حدد اجوبته هذه على مستويين :

حددها اولا من خلال النقاش الذي ركز على الضغوط والشكوك القائمة واعلن رفضه لهـا ·

وحددها ثانيا من خلال القرارات ، التي لم تكتف باعلان رفض الضغوط ، وازالة الشكوك ، بل رسمت بالمقابل خطة عمل تتيح التمسك بالمواقف المبدئية الصلبة ، دون ان تعزل نفسها عن الحركة السياسية العربية والدولية ، حتى لا يكون هناك مجال لاي تصرف بالقضية الفلسطينية في غياب ممثليها الشرعيين ، او حسب اسس تتناقض مع الاسس التي يتمسك بها هؤلاء الممثلون · ·

ومن الضروري ان نشير هنا الى ان الذين بادروا ، سواء من خلال النقاش او القرارات ، الى مواجهة الضغوط وازالة علامات الشك ، كانوا هم انفسهم ، الذين استهدفتهم الحملات الاعلامية العربية والدولية ، ورشحتهم لان يقودوا عملية التراجع المبدئية والسياسية ·

لقد جرت العادة على القول دائما ، بان هناك فريقا معتدلا في الساحة الفلسطينية ، يخاف من الكشف عن مواقفه المعتدلة ، بسبب وجود فريق آخر متصلب ورافض ، وقد حدث في المجلس الوطني الثالث عشر ان نسفت هذه النظرية تماما ، فقد بادر «المعتدلون» في منظمة التحرير الى مواجهة ودحر حملات الضغط والتشكيك ، مؤكدين ان القيادة الفلسطينية هي المحافظ الشرعي والامين على « مبادىء » النضال الفلسطيني ، وان عملية الحفاظ على هذه المبادىء تنطلق من قناعات القيادة نفسها ، دون ان تتأثر بمواقف او ضغوط الفريق المتصلب · وقد كان لهذا الامر تأثيره العملي في النتيجة ، على مواقف اطراف الفريق المتصلب، كما سنرى بعد قليل ·

لقد افتتح المجلس الوطني مساء يوم ١٢ آذار ، وفي ١٣ اذار جرى في جلستين صباحية ومسائية، انتخاب رئيس المجلس واقرار جدول الاعمال، وفي اليوم الثالث تلا فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية ، التقرير السياسي للجنة التنفيذية ·

ان تسجيل هذه الوقائع مهم من أجل التأكيد على ان التقرير الذي حدد كثيرا من المواقف الاساسية والمبدئية والعملية ، قد تم قبل بدء النقاش العلني ، هذا النقاش الذي عكس بصراحة ووضوح وجرأة ، كل المخاوف والشكوك التي اشرنا اليهـا ·

تعديل الميثاق :

لقد كان الهاجس الاساسي الذي يخيم على المجلس هو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ، تعديله كمطلب اميركي · وقد اثار فاروق القدومي في تقريره صراحة